جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في الدوائر الضريبية على الاداء المالي

إعداد

محمد تيسير عبد اللطيف صوالحة

إشراف

د. سامح العطعوط

د. محمد الشراقة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس –فلسطين.

2023م

أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في الدوائر الضريبية على الاداء المالي

إعداد

محمد تيسير عبد اللطيف صوالحة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2023/10/08م، وأجيزت.

د. سامح العطعوط	
المشرف الرئيسي	التوقيع
د. محمد الشراقة	
المشرف الرئيسي	التوقيع
د. عبد الفتاح سرطاوي	
الممتحن الخارجي	التوقيع
أ. د. عبد الناصر نور	
الممتحن الداخلي	التوقيع

الاهداء

الى شهداء فلسطين والاسرى في السجون....الى والدي الحبيب وامي الحبيبة....الى ولدي الغالي وزوجتي العزيزة...الى اخوتي واخواتي الاحبة.... اليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي.

الشكر والتقدير

الى نبراس العلم واشجار العطاء الطيبة، دكاترتي في قسم المنازعات الضريبية، واخص بالذكر المشرفين الدكاترة الافاضل الدكتور سامح العطعوط والدكتور محمد شراقة الذين كان لهما الفضل في انجاز هذا العمل العلمي، واشكر كل من الممتحنين الخارجي والداخلي على وقتهما وجهدهما لاخراج هذه الرسالة بأفضل صورة.

الاقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في الدوائر الضريبية على الاداء المالي

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: **محمد تيسير عبد اللطيف صوالحة**

التوقيع: محمد صوالحة

التاريخ: **2023/10/08**

فهرس المحتويات

الاهداء ج

الشكر والتقدير ..... د

الاقرار ه

فهرس المحتويات ..... و

الملخص ي

المقدمة 12

مشكلة الدراسة 13

اهمية الدراسة 14

اهداف الدراسة 14

فرضيات الدراسة 14

نموذج الدراسة 15

مصطلحات الدراسة 16

منهجية الدراسة 17

مجتمع وعينة الدراسة 17

اداة الدراسة 17

الاساليب الاحصائية المستخدمة 17

الفصل الثاني 18

الاطار النظري والدراسات السابقة 18

اولا: الاطار النظري 18

الدراسات السابقة 27

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة 31

الفصل الثالث 33

الطريقة والإجراءات 33

مجتمع الدراسة وعينتها 33

أداة الدراسة 35

صدق الأداة 36

ثبات الأداة: 38

إجراءات الدراسة: 38
متغيرات الدارسة: 39
المعالجة الإحصائية: 39
الفصل الرابع 41
نتائج الدراسة 41
نتائج الدراسة 41
النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة 46
الفصل الخامس 48
مناقشة النتائج والتوصيات 48
اولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة 48
ثانياً: فحص فرضيات الدراسة: 53
التوصيات: 54
المقترحات: 55
قائمة المصادر المراجع 56
الملاحق 60
Abstract ..... B

فهرس الجداول

جدول (1): خصائص العينة الديموغرافية 34

جدول (2): الصدق الداخلي لفقرات الأداة 37

جدول (3): كما حصلت مجالات الدراسة على معامل ثبات مختلفة، حيث حصل 38

جدول (4): عملية تصحيح أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقا لمقياس ليكرت الخماسي للتعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة 40

جدول (5): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محور الشفافية 41

جدول (6): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محور الإفصاح 42

جدول (7): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة محور المساءلة. 43

جدول (8): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محور المسؤولية 43

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير الحوكمة 44

جدول (10): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل 45

جدول (11): المجال الكلي للدراسة 75

جدول (12): اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (معيار الشفافية)، وبين (الأداء المالي) 75

جدول (13): اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (معيار الإفصاح)، وبين (الأداء المالي) 75

جدول (14): اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (معيار المساءلة)، وبين (الأداء المالي) 75

جدول (15): اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (معيار المسؤولية)، وبين (الأداء المالي) 76

فهرس الملاحق

ملحق (أ): تحليل إحصائي (أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في الدوائر الضريبية على الأداء المالي)..... 60

ملحق (ب): الاستبيان..... 71

ملحق (ج): أسماء المحكمين للاستبانة..... 74

ملحق (د): الجداول..... 75

أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في الدوائر الضريبية على الاداء المالي

اعداد

محمد تيسير عبد اللطيف صوالحة

اشراف

د. سامح العطعوط

د. محمد شراقة

الملخص

جاءت هذه الدراسة بعنوان أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في الدوائر الضريبية على الاداء المالي, هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في الدوائر الضريبية على الأداء المالي، من خلال التعرف على معايير الحوكمة، وربط هذه المحاور بعلاقة مع الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها وفرضياتها وجمع البيانات حولها، تم تصميم استبانة وزعت على جميع أفراد عينة الدراسة وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في دوائر ضريبة الدخل في المناطق التالية: (جنين، طوباس، طولكرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت، رام الله والبيرة، أريحا، بيت لحم، الخليل), وتم توزيع الاستمارة المصممة لغرض البحث على جميع الأفراد الذين أبدوا موافقتهم والبالغ عددهم (100) موظف, والعينة بصورتها النهائية قد بلغت (90) موظف من مختلف الدوائر الضريبية في المحافظات كافة, وتوصلت الدراسة في نهايتها الى عدة نتائج اهمها أنه يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة، كما يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية، إلى ذلك أنه يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح, وأنه تلتزم الدائرة بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والآمنة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية، كما تمتلك الدائرة آليات لاكتشاف السلوكيات والممارسات الخاطئة وتحديد المسؤولين عنها، ولدي الشركات آليات أو قوانين تسمح بمعاقبة الموظفين إذا ثبت خطأهم في العمل، بالإضافة إلى أن الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القوانين والأنظمة

تقوم بواجباتها بطريقة موضوعية وبمهنية عالية, وخلص الباحث الى عدة توصيات اهمها ضرورة قيام إدارة الشركات بزيادة الوعي لدى العاملين فيها وبكافة المستويات بأهمية تطبيق معايير الحوكمة وآثارها المالية المتوقعة على الأداء المالي, وعلى دوائر الضريبة وفي كافة المحافظات استخدام الموقع الالكتروني لها للإفصاح عن الأمور التي تحدث بهذه الدوائر على شبكة الانترنت وذلك لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات, وزيادة العمل على اعتماد قواعد الحوكمة الخاصة بمبدأ الإفصاح والشفافية والمساءلة والمسؤولية في الشركات وذلك لأهميتها في الحصول على تقارير مالية تتصف بالثقة والمصداقية ولتخدم أغراض مستخدمي تلك التقارير في اتخاذ قراراتهم المالية.

الكلمات المفتاحية: معايير الحوكمة، الضريبة، الاداء المالي.

المقدمة

يلعب تطبيق الحوكمة في الشركات المساهمة دورا هاما في رفع تنافسيتها، ويسهم في تعزيز المناخ الاستثماري العام، وتخفيض مخاطر الائتمان، وقد تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والمالية التي شهدتها أسواق المال، في دول شرق آسيا وأمريكيا وأوروبا، والتي كان آخرها أزمة الرهونات العقارية، وما نشأ عنها من أزمات مالية، طالت كثيرا من الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء, ومع ازدياد دور الشركات المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدولة، وحجم استثماراتها الضخم، واتساع قاعدة مساهميها؛ كان من الضروري وضع نظام يتضمن مجموعة من الضوابط والمعايير والإجراءات، التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الشركة وفقا للمعايير والأساليب العالمية، من خلال تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية للشركة وواجباتهما، والحفاظ على حقوق حملة الأسهم، والحرص على الإفصاح والشفافية، والإقرار بحقوق أصحاب المصالح ودورهم.

على المستوى الدولي، حرص عدد من المؤسسات الدولية، على تناول مفهوم الحوكمة وقواعدها، بالتحليل والدراسة، منها: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، التي أصدرت مبادئ حوكمة الشركات وتطبيقاتها عام 1999م، ولجنة (بازل) التي أصدرت مبادئ حوكمة البنوك عام 1999.

على المستوى العربي، أدركت الدول العربية أهمية حوكمة الشركات وأدخلت لوائح بشأن مبادئ حوكمة الشركات. وتشمل هذه الدول مصر، حيث أصدرت المديرية العامة للاستثمارات والمناطق الحرة مجموعة من مبادئ الحوكمة في عام 2005، تتفق مع تلك الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمملكة العربية السعودية، حيث أصدرت هيئة أسواق المال لائحة في عام 2006، نظمت مبادئ حوكمة الشركات، وأنشأت بعض الدول العربية مؤسسات حوكمة الشركات من أجل تنفيذ قواعد الحوكمة، مثل الإمارات العربية المتحدة، التي أنشأت في 13 فبراير 2006 أول معهد من هذا النوع في المنطقة في مجال حوكمة الشركات. بالإضافة إلى مركز دبي المالي العالمي، يشارك عدد من المؤسسات الدولية والعربية في

إعداد المعهد، بما في ذلك: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مركز المشاريع الدولية الخاصة (CIPE)، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، واتحاد المصارف العربية.

في فلسطين، قام المجلس الوطني للحوكمة (يمثله 13 مؤسسة من بينها: هيئة أسواق المال الفلسطينية، والأسواق المالية، وأمين صندوق الشركات، وسلطة النقد الفلسطينية، وجمعية البنوك، وجمعية التجار، والقطاع الخاص، والاتحاد العام للمحامين والعلماء) بنشر النسخة النهائية. قانون حوكمة الشركات الفلسطيني في شباط 2009. يسعى القانون إلى تجنب أوجه القصور في النص القانوني لمبادئ حوكمة الشركات في التشريعات الفلسطينية الحالية المتعلقة بحوكمة الشركات، مثل قانون الشركات الأردني رقم 12 لسنة 1964، الساري المفعول في الضفة الغربية، وقانون الشركات رقم 22 لسنة 1929 الساري المفعول في قطاع غزة، وقانون هيئة سوق رأس المال الفلسطيني رقم 13 لسنة 2004، وقانون المصارف رقم 2 لسنة 2002.

لذلك جاءت هذه الدراسة للاجابة عن التساؤلات الهامة، هل التزمت الدوائر الضريبية بمعايير الحوكمة، وهل الالتزام بمعايير الحوكمة سيعمل على تحسين الاداء المالي.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلات التالية

التساؤل الرئيسي: ما **أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات على الاداء المالي؟**

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما اثر تطبيق معيار الشفافية على الاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل؟
- ما اثر تطبيق معيار الافصاح على الاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل؟
- ما اثر تطبيق معيار المساءلة على الاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل؟
- ما اثر تطبيق معيار المسؤولية على الاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل؟

- ما اثر تطبيق معيار المسؤولية على الاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل؟

اهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة من حيث تناولها لموضوع معاصر حديث قيد الدراسة من الكثير من الباحثين والمهتمين، وتأتي أهميتها في التعرف على المنافع المحققة التي يقدمها الالتزام بقواعد الحوكمة في دوائر الضريبة في فلسطين, ولها اهمية علمية, فهي ستفيد الباحثين من بعدي المهتمين بموضوع الحوكمة, لما تحتويه من اطار نظري واسس علمية بحثية وتوصيات ونتائج هامة في هذا المجال.

اهداف الدراسة

للدراسة هدف رئيسي يتمثل في معرفة: أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات على الاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل، واهداف فرعية تتمثل في معرفة كل من التالي:

- معرفة اثر تطبيق معيار الشفافية على الاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.
- معرفة اثر تطبيق معيار الافصاح على الاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.
- معرفة اثر تطبيق معيار المساءلة على الاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.
- معرفة اثر تطبيق معيار المسؤولية على الاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.

فرضيات الدراسة

اعتمد الباحث في الاجابة على مشكلة الدراسة واهدافها على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق معايير حوكمة الشركات والاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. **الفرضية الفرعية الاولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الشفافية والاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.
2. **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الفصاح والاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.
3. **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المساءلة والاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.
4. **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المسؤولية و الاداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.

نموذج الدراسة

الشكل (1)

نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة **المتغير التابع**

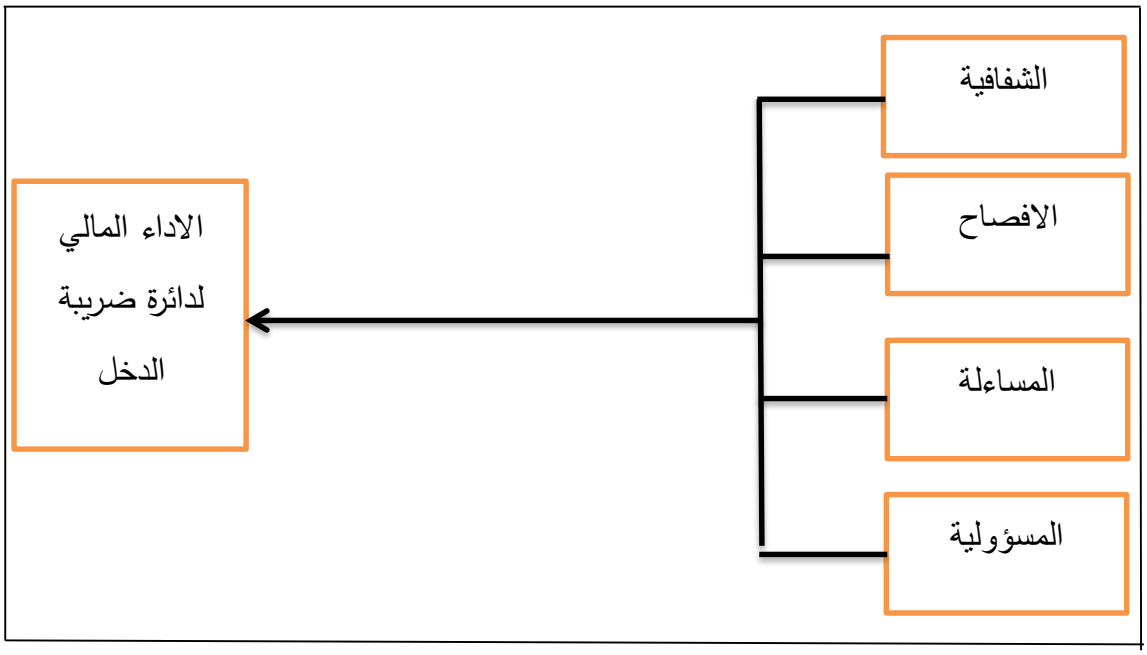

مصطلحات الدراسة

الحوكمة: وجود نظام يحكم العلاقات بين الأطراف الاساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد، وتحديد المسؤول والمسؤولية، ان الحوكمة في مضمونها هي الإدارة الرشيدة، أو ترشيد الادارة بما يتطلب مراجعة كل ما هو مستقر في أسس وقواعد وأساليب التنظيم والإدارة. (بركة، 2012)

الإفصاح: هو عرض المعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق الارباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته. (الحافي، 2015)

الشفافية: قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطاتها وعدم حجبها وهي حق من حقوق الشركاء في الشركة. (الخرابشة، 2013)

المساءلة: وتعني واجب تحمل مسؤولية تنفيذ ما تم التعهد به، وتوصف كثيرًا بانها علاقة تقديم تفسير بين الأشخاص، مثلاً "أ" مسؤول أمام "ب" و "أ" ملزم بإبلاغ "ب" عن الأفعال والقرارات (الماضية أو المستقبلية) وتعليلها وتحمل العواقب في حالة سوء الإدارة المحتملة" ولا يمكن ان توجد المساءلة إلا مع الممارسات المحاسبية المناسبة، بمعنى آخر، غياب المحاسبة يعني غياب المساءلة. (قباجة، 2008)

المسؤولية: وتعرف انها المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة وتعنى ان الشركة تدرك حقوق جميع الأطراف المهتمة بالشركة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين وأيضا تشجع على التعاون المشترك بينها وبين تلك الأطراف. (خضرة، 2013)

الاداء المالي: ويتجلى في الربحية التي تعكس قدرة المنظمة ككل على جني الأرباح، وتعتبر الهدف الأساسي الضروري لبقاء واستمرار عمل الشركة، والهدف الذي يسعى إليه المساهمون. إنها العلاقة بين الربح الذي حققته الشركة والاستثمار الذي تم تحقيقه لتحقيق هذا الربح. لذلك، يمكن تحقيق الجهود المبذولة لتحسين

استخدام الموارد المتاحة لتحقيق عوائد للمساهمين لا تقل عن العوائد في استثمارات بديلة بنفس درجة المخاطر. (قباجة، 2008).

منهجية الدراسة

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لطبيعة الدراسة، حيث ان المنهج الوصفي يقوم بدراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً, فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها, أما التعبير الكمي يعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمه ومقدار ارتباطها مع الظواهر المختلفة الاخرى.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الدوائر الضريبية التابعة للادارة العامة لضريبة الدخل في فلسطين، وعددها 14 دائرة، وعينة الدراسة ستكون مجموعة من الموظفين في هذه الدوائر، من مدراء ومأموري تقدير وغيرهم، حيث سيتم تصميم استبانة بحثية وتحكيمها من قبل محكمين من ذوي الكفاءة والخبرة لتخرج بصورتها النهائية التي تمكنني من فحص الفرضيات آنفة الذكر، ووضع النتائج والتوصيات بناءً عليها.

اداة الدراسة

سيتم تطوير استبيان مناسب بحيث يحتوي على فقرات خاصة بكل فرضية لقياسها, وسيتم تحكيم الاستبيان من قبل اكاديميين مختصين في هذا المجال, ثم سيتم توزيع الاستبيان على الدوائر الضريبية ال 14 وجمعها للتحليل باستخدام برنامج spss للوصول الى النتائج, وتحليلها وربطها بالدراسات السابقة ووضع التوصيات.

الاساليب الاحصائية المستخدمة

- استخدام الاحصاء الوصفي لوصف متغيرات الدراسة.
- استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد من اجل الاجابة عن اسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

اولا: الاطار النظري

تعريف الحوكمة

قد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". (دراوشة، 2014)

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE بأنها: "نظم يتم بواسطة توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة والمديرية، وغيرهم من ذوي المصالح، وبهذا الإجراء، فإن حوكمة الشركات تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء، يجب أن توفر الحوكمة الجيدة للشركات حوافز لمجلس الإدارة وللإدارة من أجل السعي لتحقيق أهداف الشركة ومساهميها، كما يجب أن تشتمل الحوكمة الرقابة الفعالة". (خضرة، 2013)

ويمكن تعريفها أيضاً بانها وجود نظام يحكم العلاقات بين الأطراف الاساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد، وتحديد المسؤول والمسؤولية، إن الحوكمة في مضمونها هي الإدارة الرشيدة، أو ترشيد الادارة بما يتطلب مراجعة كل ما هو مستقر في أسس وقواعد وأساليب التنظيم والإدارة. (بركة، 2012)

وتُعرف كذلك بأنها مجموعة القواعد والاجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الادارة، والادارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الاخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة. حيث تهتم حوكمة الشركات، بشكل رئيسي، بالاسلوب الذي يتم فيه

إدارة الشركة والرقابة عليها، وبفحص قدرات مجلس الادارة على وضع سياسات ورسم أهداف للشركة تتفق ومصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الاخرين. (أبو حمام، 2009)

أهمية الحوكمة

إن الانهيارات المالية والمحاسبية في الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الأخيرة جعل الكونغرس الأمريكي يصدر قانون Sarbanes-Oxley في 2002/7/30 وقد وافقت على تطبيقه لجنة البورصة في 2002/8/27 وقد تضمن هذا القانون مقومات الحوكمة في الولايات المتحدة والتي أبرزت أهمية الحوكمة وتطبيقها في الشركات من خلال، (Fabrice, 2008):

1. مساءلة عناصر إدارة الشركة عما ترتكبه من مخالفات.
2. استقلال لجان المراجعة بكامل اعضائها.
3. تعزيز استقلال المراجع الخارجي.
4. تعزيز دور مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات المساهمة.

كما اشار الشواورة الى وجود اهمية اخرى للحوكمة وتكمن في الآتي (الشواورة، 2009):

1. تخفيض تكلفة التمويل والحد من هروب رؤوس الأموال المحلية عن طريق جذب الاستثمارات.
2. محاربة الفقر والبطالة عن طريق مكافحة الفساد المالي والإداري.
3. تعظيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بضمان حصولهم على عائد مجزٍ.
4. ضمان طمأنينة المستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم.
5. تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية.

مبادئ الحوكمة

سيتم هنا أخذ المبادئ التي تم تطبيقها في هذا البحث، وهذه المبادئ هي:

1. المساءلة: تعني باختصار الحساب عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب، إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة، بحيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة الشركة أمام جميع المساهمين (خضرة، 2013)

وتعني أيضاً واجب تحمل مسؤولية تنفيذ ما تم التعهد به، وتوصف كثيرًا بأنها علاقة تقديم تفسير بين الأشخاص، مثلاً (أ) مسؤول أمام (ب) و (أ) ملزم بإبلاغ (ب) عن الأفعال والقرارات (الماضية أو المستقبلية) وتعليلها وتحمل العواقب في حالة سوء الإدارة المحتملة" ولا يمكن أن توجد المساءلة إلا مع الممارسات المحاسبية المناسبة، بمعنى آخر، غياب المحاسبة يعني غياب المساءلة. (قباجة، 2008)

2. المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة وتعنى أن الشركة تدرك حقوق جميع الأطراف المهتمة بالشركة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين وأيضا تشجع على التعاون المشترك بينها وبين تلك الأطراف (خضرة، 2013)
3. الافصاح: عرض المعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق الارباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته. (الجيعان، 2004)

تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس أموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق وإلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح (ابو حمام، 2009)

4. الشفافية: قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطاتها وعدم حجبها وهي حق من حقوق الشركاء في الشركة. (الخرابشة، 2013)

تعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة، والتي يجب على الادارة الواعية الاخذ بها لما لها من أهمية على الشركة والاطراف المعنية بها وتعني الشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابل للتحقق والرؤية السليمة. (أبو حمام، 2009)

معوقات تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين:

من المعلوم ان الاقتصاد الفلسطيني تحت قيود ومعيقات عديده منها ما نجم عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية، وتردد وتأخر الدول المانحة عن سداد التزاماتها المالية للسلطة الفلسطينية وعدم اكتمال بناء المؤسسات العامة وتواضع أداء الموجود منها، وعدم اكتمال اصدار أو تعديل منظومه القوانين اللازمة وغياب رؤيه سياسه واضحه لشكل ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني وما يترتب على ذلك من ضعف واضح في مجال رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

وقد عانى الاقتصاد الفلسطيني من مشكلات في تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة والغير مدرجه في بورصة فلسطين على حد سواء، فمن الواضح ان القطاع الخاص في فلسطين يعاني كثيرا من ضعف مستوى الحوكمة في المؤسسات ذات العلاقة به، وهناك مظاهر متعددة لهذا الضعف تثير القلق وتستحق الكثير من الاهتمام كما اشار اليها الشيخ (2012) منها:

1. ضعف إيصال المعلومات الجديدة لأعضاء مجالس الغرف التجارية ولأنهم في مواقعهم منذ فتره طويله ولا يتأقلمون مع الواقع الجديد.
2. قله عدد الشركات المساهمة والمدرجة في البورصة، مما يؤدي الى عدم المنافسة في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.
3. أغلب الشركات في فلسطين مملوكه للعائلة، ويؤثر افراد العائلة على الإدارة.
4. الاقتصاد الفلسطيني محدود الموارد، ولا يهتم به المستثمر المحلي والاجنبي وارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي.

5. ضعف الوعي الاستثماري لدى أصحاب الأموال رغم ما تقوم به بورصة فلسطين من ندوات وتوعية وبخاصة المستثمرين الصغار وحماية حقوقهم.
6. عدم وجود مؤسسات تهتم بمتابعة مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة للشركات وتقيم هذه المؤسسات لها.
7. ضعف مهنة المراجعة ومعاييرها في فلسطين، مما يؤثر سلبا على أداء الشركات المساهمة فيها.
8. القصور الذي يكنف البيئة القانونية بالرغم من الجهود المبذولة لتطويرها، مما يعني أن الشركات الفلسطينية المتاحة تعاني قصوراً في الضوابط الداخلية والخارجية.

مفهوم الحوكمة الضريبية:

عرفت الحوكمة الضريبية على أنها: "مجموعة القواعد والإجراءات والقوانين المنظمة للأداء والسلوك والممارسات التي تمارسها الإدارة الضريبية لضمان حسن سير العمل والارتقاء به وزيادة الثقة بين المتعاملين معها لتحقيق العدالة وتوفير الشفافية وتفعيل الرقابة، وذلك لتحقيق أهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة في النظام الضريبي للدولة" (البريم، 2016).

يلاحظ أن هذا المفهوم اعتبر الحوكمة الضريبية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والقوانين المنظمة لأداء الإدارة الضريبية بغية تحقيق أهداف التشريع الضريبي كما عرفت بأنها: "مجموعة قواعد وضوابط وإجراءات تضمن حسن سير العمل وتحقيق الأهداف وبالأخص توافر الشفافية وتعزيز المصداقية، بما يوطد الثقة المتبادلة بين مصلحة الضرائب وممولها" (علي و منصور، 2013).

أهمية الحوكمة الضريبية (الشرع و الزويعي، 2014):

- التأكيد على حقوق العاملين بالحفل الضريبي دون إهدار لحقوقهم الإدارية والوظيفية وتولي المناصب القيادية، أو المتعاملين مع الإدارة الضريبية من المكلفين الجبائيين أو من يمثلهم من المحاسبين أو

المحامين، وسهولة الإجراءات والحق في الدفاع والطعن، والتعامل مع إدارات الضريبية المختلفة بسهولة وشفافية، كذلك الحق في عدم اطلاع الغير على الملف الضريبي إلا المخول لهم ذلك قانونا.

- منع الفساد المالي والإداري وتحسين الأداء الضريبي، وتسهيل العمل في الإدارة الضريبية ومنع حدوث أزمات.
- خلق الإفصاح والشفافية والعدالة والموضوعية وعدم الغلو في تطبيق القانون والتعليمات التنفيذية والذي يعطي كل ذي حق حقه.
- يحافظ على حقوق الخزينة من الإيرادات المستحقة دون إسراف أو تجاوزات في القانون من جهة، ومن جهة أخرى مراعاة حقوق دافعي الضرائب وحماية مصالحهم.
- إنشاء الوظيفة الجبائية في المؤسسات، ما يسمح بتسيير الخطر الجبائي وتخفيض العبء الضريبي وجعل التسيير الجبائي أحسن أداء أكثر فعالية.

أهداف الحوكمة الضريبية

يؤدي التطبيق الشامل للحوكمة الضريبية إلى تحقيق إصلاح ضريبي متوازن بين كافة الأطراف الضريبية مما يحقق عدد من الأهداف المهمة التي تخدم عدة أطراف ومن أهمها (بن طاهر، 2012):

- تحديث الإدارة الضريبية من خلال الأفراد والعمليات والتكنولوجيا وأماكن العمل المختلفة، ووضع نظم حوافز مشجعة لهم.
- إيجاد إدارة ضريبية عادلة تعمل بكفاءة واحتراف، وتحسين مستوى التشغيل والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات.
- حصر المجتمع الضريبي مما يؤدي إلى منع التهرب الضريبي. وخفض المنازعات الضريبية إلى ادنى درجة ممكنة.
- رفع مستوى الوعي الضريبي وخلق ثقافة الالتزام الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة. وتشجيعهم على مسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة.

وأن عدالة التشريع الضريبي تعتبر من أهم أهداف الحوكمة الضريبية لأنه من خلاله يتحقق الالتزام الطوعي لأداء الواجب الضريبي، مما يعمل على زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة (حماش، 2014).

أطراف الحوكمة الضريبية:

إن الحوكمة الضريبية تتمثل في عدة أطراف لتشكل المنظومة الضريبية والتي تتكون من (الشرع و الزويعي، 2014):

أ. التشريع الضريبي: إنه عبارة عن كافة القوانين والتعليمات والأنظمة التي تسن لقرض الضريبة وحصرها وتحصيلها والتي تنظم عمل الإدارة الضريبية والمتعاملين معها.

ب. الإدارة الضريبية: هي عبارة عن كافة الإدارات التي تعمل على تطبق وتنفذ القوانين الضريبية من خلال المراجعين وكافة العاملين فيها عن طريق الحصر والفحص الضريبي، الربط بين الإدارات الحكومية الأخرى للوصول إلى تحصيل الضريبة المستحقة من ممولي ودافعي الضريبة.

ت. المجتمع الضريبي: هو عبارة عن كافة الأشخاص الطبيعيين مثل الأفراد المكلفين بدفع الضريبة والمحامين والمستشارين الجبائيين والمحاسبون المعتمدون، بالإضافة إلى الأشخاص الاعتبارين من شركات مساهمة عامة أو خاصة ممن يتعاملون مع الإدارة الضريبية.

العلاقة بين حوكمة الشركات والتحاسب على المصروف الضريبي

أصبح اهتمام الحكومات –عبر الأنظمة الحكومية المختلفة ومعتقداتها السياسية بالضرائب– أداة للسياسة المالية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الأهداف المالية. إنه يضمن عدم ضياع موارد الخزينة العامة، وأولئك الذين يتحملون مسؤولية دفع الضرائب لا ينصفونها وينصفونها. وهنا تظهر أهمية التقارير المالية التي تمثل مخرجات المحاسبة. ومع ذلك، فإن إعداد التقارير المالية لا يمثل الهدف نفسه، ولكنه وسيلة لتحقيق الهدف الرئيسي للمحاسبة، وهو توفير المعلومات المحاسبية المفيدة لصنع القرار الاقتصادي. وغيرها من الإجراءات التنظيمية والإدارية، والتي على أساسها نشأت هذه

الأهداف في الأصل من احتياجات مستخدمي التقارير المالية للحصول على المعلومات المحاسبية (البريم, 2016).

ومع ذلك، لا تقدم المحاسبة الضرائب كما ينبغي، وقد أدى ذلك إلى فجوة كبيرة بين التفكير المحاسبي وتطبيق الضرائب، وليست فجوة يمكن رؤيتها في انعدام الثقة بين دافعي الضرائب والشركات. السلطات المالية أو في حالات التهرب الضريبي التي ترتكبها. يرجع بعض دافعي الضرائب، على سبيل المثال لا الحصر، إلى وجود اختلال في المعرفة المتعلقة بالأهداف الأساسية للمحاسبة، بناءً على إنشاء إطار علمي للمعرفة تمثله المبادئ، بسبب بناء الأفكار المحاسبية –من إنشاء نظريات وافتراضات ومبادئ المحاسبة المالية التي تطورت على مر السنين، بدءًا من الأهداف الأساسية للقوائم المالية– النابعة من مبدأ "خدمة المستثمرين"، والذي يتعارض مع أهداف السلطات المالية، والتي تكون محدودة في المقام الأول لخدمة المصلحة العامة. الهدف إذن هو تفعيل العلاقة بين المحاسبة والضرائب بحيث تقدم المحاسبة خدماتها. دراسة الضرائب من منظور الصالح الاجتماعي، والابتعاد عن وجهة النظر الضيقة أو قصيرة النظر التي تستغل الاحتيال المحاسبي أو التهرب الضريبي (بن طاهر، 2012).

إلا انه ومن خلال التطبيق العملي تنتج عدة مشكلات في التحاسب الضريبي نذكر منها (الشرع و الزويعي، 2014)

1. مشكلة زيادة العبء على جهاز الفحص الضريبي.
2. تأخر عملية التحاسب الضريبي.
3. انخفاض جودة الفحص الضريبي.
4. إهدار دفاتر المكلفين لأسباب شكلية أو غير موضوعية.
5. زيادة المنازعات الضريبية بين المكلفين والمصلحة.
6. عدم الاقتصاد في نفقات الجباية والتحصيل.

ولا شك أن لهذه المشاكل أسباب سوف نقوم بعرضها على النحو التالي:

أولا: أسباب تتعلق بالمكلف

بما أن العوامل النفسية تلعب دورًا رئيسيًا في عدم التزام دافعي الضرائب، وعدم الثقة في ما يخصصه ولماذا يخصصه؟ أين تدفع؟ متى ستدفع وما هو عائد المنفعة بالنسبة له ولأسرته، فهذه بلا شك تؤدي إلى العديد من المشاكل في المحاسبة الضريبية، ومن العوامل المتعلقة بدافع الضرائب نظرته التقليدية في الضرائب. يقتطع من دخله أو ثروته دون أجر مباشر. من يتحمل العبء الأكبر من الضرائب على الدخل (علي و منصور، 2013).

ثانيا: أسباب متعلقة بالتشريع

إذا كانت بعض النصوص التشريعية هي أحد أسباب حدوث مثل هذه المشاكل، فإن عامل معدل الضريبة يعتبر أحد العوامل التي تسبب العديد من المشاكل، بسبب عدم امتثال طرف واحد ودافعي الضرائب المتعمدين بسبب تعقيد الأحكام القانونية والغموض، قد يفسر فاحصو الضرائب هذه المصطلحات بشكل مختلف عن دافعي الضرائب والمحاسبين، وهناك نقص في المعلومات التي من شأنها أن تساعد دافعي الضرائب في تحديد قيمة الدخل الخاضع للضريبة، وهو نفس الدخل الخاضع للضريبة والمصاريف والإعفاءات الضريبية المعتمدة حالة يؤدي فيها غموض وتعقيد قانون الضرائب إلى وجود يقين لدافعي الضرائب فيما يتعلق بدخلهم الخاضع للضريبة (حماش، 2014).

ثالثا: أسباب متعلقة ومرتبطة بالإدارة الضريبية

تلعب السلطات الضريبية دورًا مهمًا في تحقيق أهداف النظام الضريبي، وهو دور يتميز بترجمة التشريعات إلى التطبيق المطلوب مع ضمان العلاقات المستمرة والجيدة مع دافعي الضرائب. يعتبر البعض أن القضايا المتعلقة بالإدارة الضريبية من بين أهم القضايا التي تواجه الضرائب في البلدان النامية، وتتغلب على القضايا

المتعلقة بالقاعدة الضريبية والتكوين الفني الضريبي، حيث يؤدي سوء التنظيم إلى تعقيد الإجراءات وطولها، وإلى زيادة في المشاكل والشكاوى والتهرب الضريبي وعدم كفاية العوائد. (علي و منصور، 2013).

الدراسات السابقة

دراسة حبوش (2007): بعنوان "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، مدراء الشركات المساهمة العامة"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف لمدى تطبيق الشركات المساهمة العامة لمعايير حوكمة الشركات ولتحقيق هدف الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة وقام ببناء استبيان اعد خصيصا لقياس ما وضعت لقياسه و وزعت على عينة بلغ حجمها (137) استبانة وتم استرداد (81) استبانة وزعت على مراجعي الحسابات الخارجيين والمراجعين الداخليين ومدراء الشركات المساهمة العامة.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها ان الشركات المساهمة العامة في فلسطين تلتزم بالمبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات مع وجود تفاوت نسبي فيما بينها حول هذا الالتزام، وأوضحت عدم وجود لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة باستثناء المصارف التي تكون خاضعة لرقابة سلطة النقد، وتبين ان المصارف الفلسطينية تتفوق على غيرها من الشركات المساهمة العامة من حيث تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وقد أوضحت ان هناك علاقة ايجابية بين كل من مجلس الادارة والمراجع الخارجي والداخلي بأداء مهامه المنوطة به وبين تحسين القرارات المالية الصادرة عن الادارة حسب قواعد الحوكمة، وتم التوصية في الدراسة بضرورة الاسراع في اصدار الارشادات عن طريق الجمعيات المهنية حول تكوين لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة وأهمية هذه اللجان، بالإضافة للتركيز على الاختيار المناسب لكل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين بحيث يكون لديهم خبرة وإلمام كافي بأنشطة الشركات والمخاطر التي تواجهها ونظم الرقابة المستخدمة فيها.

دراسة قباجة (2008): بعنوان "أثر فاعلية الحوكمة المؤسسية على الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر فاعلية الحوكمة المؤسسية على الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة بحيث تم اختيار عينة عشوائية من 20 شركة من أصل 28 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لعام 2005 حتى نهاية عام 2006 وتم استخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لتحديد أثر التغير في جودة الحوكمة على الاداء المالي، ممثلا في العائد على حقوق الملكية وعائد الاستثمار وسعر السهم إلى ربحيته والعديد من النسب.

وتوصلت الدراسة لنتائج عديدة كان من أهمها وجود علاقة طردية ما بين فاعلية تطبيق قواعد الحوكمة وتحسين اداء الشركة والعائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار، وأوصت الدراسة بإمكانية إعتماد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية على مستوى فاعلية حوكمة الشركات في ترشيد قراراتهما الاستثمارية وضرورة الاعتماد على مؤشر للحوكمة يتم من خلاله تقييم فاعلية الحوكمة في فلسطين.

دراسة جودة (2008): بعنوان "مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية –دراسة حالة بنك فلسطين"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع الحوكمة المؤسسية في بنك فلسطين وفق لمبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة وتم استخدام كل من متغير الجنس والعمر والدرجة العلمية والتخصص العلمي وسنوات الخبرة والموقع الوظيفي.

وتوصلت إلى ان بنك فلسطين يلتزم بمبادئ الحوكمة المؤسسية بدرجة مرتفعة، وان تطبيق هذه المبادئ يؤثر أيجابا على مؤشرات أداء البنك، وان البنك يلتزم بمبادئ الافصاح والشفافية ويبني نظام تعويضات ومكافئات

يتصف بالشفافية والعدالة, وان تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يؤثر أيجاباً على مؤشرات اداء المصرف, وانه لا توجد فروق ذات دالة احصائية في اجابات المبحوثين حول تطبيق مبادئ الحوكمة في بنك فلسطين تعزى للمتغيرات الشخصية التالية (الجنس، العمر، الدرجة العلمية, التخصص العلمي, عدد سنوات الخبرة, الموقع الوظيفي) وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير تعليمات سلطة النقد الفلسطينية في مجال الحوكمة المؤسسية من خلال اعتماد نموذج الحوكمة المقترح كإطار عمل ملزم للمصارف في فلسطين، كما وأوصت الدراسة بإستحداث مجلس إدارة البنك للجنة مختصة بإدارة المخاطر وتكون مهمتها تحديد وتصنيف المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ورسم استراتيجيات خاصة للتعامل مع كل خطر.

دراسة عيسى (2008): بعنوان "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات في مصر"

وهدفت هذه الدراسة الى مناقشة العوامل التي تحدد وظيفة المراجعة الداخلية التي تمثل في اهلية المراجعين الداخليين و مستوى الخبرة المهنية والتدريب والتأهيل بحيث تؤدي لزيادة وظيفة المراجعة الداخلية، ولتحقيق هدف الدراسة تم اجراء دراسة تطبيقية وتضمنت عينة من 128 مفردة تم توزيعها كما يلي: 34 مفردة من مديري اقسام المراجع الداخلية لبعض الشركات الكبيرة في مصر, 36 مفردة من رؤساء لجان المراجعة بتلك الشركات, 58 مفردة من شركاء المراجعة بمكاتب المراجعة الخارجية وعليه تم بناء استبيان اعد خصيصاً لقياس ما وضعت لقياسه واستخدم الباحث اسلوب تحليل الانحدار المتعدد التدريجي واسلوب تحليل الانحدار البسيط.

وكانت نتائج الدراسة ان التفاعل الجيد لوظيفة المراجعة الداخلية مع باقي اطراف حوكمة الشركات ينعكس بشكل ايجابي على جودة وظيفة المراجعة الداخلية كما ان تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية يؤدي لتحقيق الفاعل الجيد مع اطراف حوكمة الشركات, وان زيادة الموضوعية من قبل المراجعين الداخليين من خلال زيادة درجة الإستقلال ستؤدي لزيادة جودة وظيفة لمراجعة وتحسين أداء عمل وظيفة المراجعة، وتحسين

جودة اداء عمل وظيفة المراجعة الداخلية من خلال وجود خطة ملائمة للمراجعة الداخلية بالموارد اللازمة، وفحص الجودة يؤدي لتحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات المصرية واستمرارية فحص جودتها بمعرفة أطراف خارجية تتوافر لديهم الخبرة في هذا المجال كالمراجعين الخارجيين، وذلك لضمان أداء وظيفة المراجعة الداخلية بمستوى مرضي من الجودة.

دراسة Ibrahim And Samad (2001): بعنوان "العلاقة بين ميكانزمات حوكمة الشركات وأداء الشركات العائلية في ماليزيا في الفترة ما بين 1999-2005"

هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين ميكانزمات حوكمة الشركات وأداء الشركات العائلية في ماليزيا, وبينت الدراسة بانه تم استخدام مقياس توبين، وتبين نتائج الدراسة بان قيمة المنظمة تعتبر منخفضة في الشركات العائلية، بالإضافة الى اعتبار آليات حوكمة مثل هذه الشركات تعتبر واسعة وتستهدف الحجم و وظائف الادارة والازدواجية في المعايير، والتي تعتبر جميعها من معايير الحوكمة للشركات والتي تؤثر بشكل كبير على أداء مثل هذه الشركات.

بعد استعراض أهداف ونتائج وتوصيات كل دراسة على حدة، فان كلاً منها ركز في اتجاه محدد وعلى عناصر محددة، فمنها ما ركز على مدى التزام الشركات المساهمة العامة في تطبيق قواعد الحوكمة للشركات، ومنها ما اهتمت في مدى تطبيق معايير الحوكمة لنوع اخر من الشركات وهي الشركات المدرجة في بورصه فلسطين، وأخرى تطرقت الى أثر فاعلية الحوكمة على تحسين الاداء المالي لنوع اخر من الشركات وهي الشركات المالية متمثلة بالمصارف العاملة في فلسطين، ومنها من وصف هيكل الحوكمة للمشروعات المقامه في الباكستان، ومنها ما تطرق الى دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة الحوكمة في شركات القطاع الخاص.

ولكن هذه الدراسة تميزت عن غيرها بتركيزهاعلى نوع اخر من الشركات وهي شركات التضامن والمنتشرة بشكل كبير في فلسطين، كونها تتصف بانها شركات عائلية، حيث تم قياس مدى تطبيق تلك الشركات لمبادئ الحوكمة المتمثلة (بالشفافية، المساءلة، الافصاح، المسؤولية)، بالإضافة الى أثر هذا التطبيق على فاعلية نظام الرقابة الداخلية من حيث البيئة الرقابية، الانشطة والاجراءات الرقابية، تقييم مخاطر الرقابة.

دراسة عمار (2018) بعنوان: أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في أداء الشركات المُدرج في سوق دمشق للأوراق المالية:

هدف البحث إلى تحديد درجة تأثير التزام الشركات المساهمة العامة السّورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمبادئ حوكمة الشركات على أداء هذه الشركات خلال الفترة (2012–2016) ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحث باستخدام المدخل المنهجي الفرضي–الاستنباطي لصياغة فرضيات البحث، كما تم تحميل البيانات المالية المنشورة لجميع الشركات محل الدراسة، والبالغ عددها (24) شركة, وقد أظهرت نتائج البحث وجود مستوى كاف من الالتزام بمبادئ الحوكمة، وكذلك أظهرت النتائج وجود أثر للالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على جميع مؤشرات الأداء التي تناولتها الدراسة القيمة السوقية المضافة والعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم العادي إن نتائج هذه الدراسة تقدم دليلاً عملياً للجهات التشريعية والمنظمة في سوريا على ضرورة التأكد على أهمية استمرار الشركات السورية بالالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة لتأثيرها الواضح في حماية حقوق حملة الأسهم، وتوحيد الجهود نحو إيجاد مقياس موحد للحوكمة صالح للتطبيق، وكذلك ضرورة قيام الجهات بتوعية المجتمع بأهمية الالتزام بمبادئ الحوكمة لضمان الممارسة الصحيحة لمبادئها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

يمكن تحديد جوانب اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يلي:

من حيث موضوع الدراسة: تعنى هذه الدراسة بمعرفة أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في الدوائر الضريبية على الاداء المالي, كما انها من الدراسات النادرة في هذا المجال تحديدا في فلسطين, كون الباحثين السابقين اعتنوا بقياس اثر تطبيق الحوكمة على الشركات التجارية والصناعية والبنوك وشركات التامين وغيرها, ولكن نادراً ما تم قياس اثر الحوكمة على الدوائر الضريبية في فلسطين.

من حيث عينة الدراسة: سيتم تطبيق هذه الدراسة على عينة مكونة من 14 من الدوائر الضريبية المنتشرة في فلسطين.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة والأدوات المستخدمة، وإجراءات الدراسة.

منهجية الدراسة

المنهج: هو الأسلوب المنظم الذي يتخذه الباحث لحل مشكلة بحثه. تم في هذا الفصل من الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يقوم على وصف ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها، ويتطلب ذلك عدم التحيز أثناء الوصف كما يتطلب دراسة الحالة والمسح الشامل أو مسح العينة. (رمضان وآخرون، 2013)

مجتمع الدراسة وعينتها

هو مجموعة العناصر والأفراد الذين ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة أو مجموعة المشاهدات التي يتم جمعها عن ذلك العناصر. (أبو صالح وأحمد، 2007) وقد كان على النحو التالي:

- تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في دوائر ضريبة الدخل في المناطق التالية: (جنين، طوباس، طولكرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت، رام الله والبيرة، أريحا، بيت لحم، الخليل)
- التعرف على أفراد عينة الدراسة وهم من الموظفين العاملين في هذه المؤسسات مقسمين إلى: (مدير، رئيس قسم، موظف)
- تم الحصول على آلية التواصل مع هؤلاء الموظفين من خلال دوائرهم الضريبية.
- تم الاتصال مع أفراد عينة الدراسة وإعلامهم بفكرة الدراسة وهدفها وأخذ موافقتهم على المشاركة.
- تم توزيع الاستمارة المصممة لغرض البحث على جميع الأفراد الذين أبدوا موافقتهم والبالغ عددهم (100) موظف.

- بعد جمع الاستمارات من الموظفين العاملين في المؤسسات المذكورة أعلاه تم جمع (95) استمارة من مختلف الدوائر في المحافظات.
- تم استبعاد ما مقداره (5) استمارات غير صالحة للتحليل الإحصائي.
- العينة بصورتها النهائية قد بلغت (90) موظف من مختلف الدوائر الضريبية في المحافظات كافة.

وفيما يلي الخصائص الديموغرافية:

جدول رقم (1)

خصائص العينة الديموغرافية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي		
بكالوريوس	**45**	**%50.0**
ماجستير	**28**	**%31.1**
دكتوراه	**17**	**%18.9**
عدد سنوات الخدمة في العمل		
أقل من 5 سنوات	**27**	**%30.0**
من 5-10 سنوات	**40**	**%44.4**
أكثر من 10 سنوات	**23**	**%25.6**
العمر		
أقل من 25 سنة	**20**	**%22.2**
من 26-35 سنة	**29**	**%32.2**
36-45 سنة	**20**	**%22.2**
أكبر من 46 سنة	**21**	**%23.3**
التخصص الأكاديمي		
إدارة أعمال	**6**	**%6.7**
اقتصاد	**4**	**%4.4**
محاسبة	**55**	**%61.1**
علوم مالية ومصرفية	**17**	**%18.9**
غير ذلك	**8**	**%8.9**
عدد الدورات التدريبية		
أقل من 5 سنوات	**16**	**%17.8**
من 5-10 سنوات	**44**	**%48.9**
أكثر من 10 سنوات	**30**	**%33.3**
المجموع	**90**	**%100**

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أنه أغلب أفراد عينة الدراسة مؤهلاتهم العلمية كانت بكالوريوس، حيث حصلت على نسبة مقدارها 55.0%، بينما كانوا حملة الماجستير ما نسبته 31.1%، أما حملة الدكتوراه وهي النسبة الأقل فقد كانوا 18.9%.

كما تبين أيضا أن ما نسبته 30% قد كانت سنوات خبرتهم أقل من خمس سنوات، و44.4% كانت من 5-10 سنوات، و25.6% منهم كانت سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات.

كما يتضح أن ما نسبته 22.2% من أفراد عينة الدراسة كانت أعمارهم أقل من 25 سنة، و32.2 كانت من 26-35 سنة، وتبين أن ما نسبته 22.2% كانوا من 36-45 سنة، و23.3% كانت أعمارهم أكبر من 46 سنة.

كما ويتضح من الجدول السابق أن ما نسبته 6.7% كانوا من تخصص إدارة أعمال، و4.4% كانوا اقتصاد، وما نسبته 61.1 % كانوا من تخصص المحاسبة وهي النسبة الأكبر، و18.9% كانوا من تخصص العلوم المالية والمصرفة، وغير هذه التخصصات التي ذكرت سابقاً كانوا بنسبة 8.9%.

كما تبين أن 17.8% من أفراد عينة الدراسة قد تلقوا دورات تدريبية أقل من 5 دورات، وما نسبته 48.9% تلقوا دورات من 5-10 دورات، و33.3% تلقوا أكثر من 10 دورات.

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الدراسة وهي الاستمارة والتي أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في الدوائر الضريبية على الأداء المالي، حيث تم تقسيم الاستمارة على النحو التالي:

القسم الأول: يحتوى على عنوان الدراسة و فقرات إرشادية للمستجيبين

القسم الثاني: يحتوى على البيانات شخصية شملت عدد من المتغيرات قسمت إلى عدة تصنيفات وهي:

(المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة في العمل، العمر، التخصص الأكاديمي، عدد الدورات التدريبية)

القسم الثالث ويحتوي على مجالات الدراسة وأبعادها وقد كانت مقسمة على النحو التالي:

أولاً: المجال المتعلق بمعايير الحوكمة وتقسم إلى المحاور التالية:

المحور الأول: معيار الشفافية ويضم (5) أسئلة

المحور الثاني: معيار الإفصاح ويضم (4) أسئلة

المحور الثالث: معيار المساءلة ويضم (6) أسئلة

المحور الرابع: معيار المسؤولية ويضم (5) أسئلة

ثانياً: المجال الثاني: الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل ويضم (8) أسئلة

كيفية إعداد وتطوير الأداة:

قام الباحث بتطوير استبانه من أجل التعرف على أثر تطبيق الحوكمة في ضريبة الدخل على الأداء المالي، وذلك تبعا للخطوات التالية:

1- الاطلاع على عدد من الاستبيانات في هذا المجال.

2- استشارة أصحاب الخبرة والاختصاص من المشرفين في مجال إعداد وتطوير الاستبيانات كأداة بحثية.

صدق الأداة

تم التأكد من مؤشرات الصدق للاستمارة بالطريقتين التاليتين:

أولاً: الصدق الظاهري

تم عرض المقياس بصورته الأولية على (3) من أعضاء هيئة التدريس في جامعات مختلفة، وطلب منهم إبداء الرأي بوضوح الصياغة، وانتماء الفقرات للأداة، ومناسبتها للبيئة الفلسطينية، وإبداء أي ملاحظات تتعلق بالحذف أو الإضافة، وتم اعتماد إجماع (3) محكمين للحكم على صلاحية الفقرات.

ثانياً: الصدق الداخلي:

يعرف الصدق بأنه الدرجة التي يقيس بها الاختبار الدراسة التي وضع لقياسها، ولتحديد صدق الأداة الظاهري تم عرضها على المشرف الأكاديمي حيث أفاد بضرورة إجراء بعض التعديلات عليها لتكون صالحة لأغراض جمع البيانات من أفراد العينة حيث تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (28) فقرة.

جدول (2)

الصدق الداخلي لفقرات الأداة

الرقم	معامل الثبات	الدلالة
	معيار الشفافية	
1	656.	0.00
2	743.	0.00
3	712.	0.00
4	442.	0.00
5	885.	0.00
	معيار الإفصاح	
1	776.	0.00
2	678.	0.00
3	580.	0.00
4	533.	0.00
	معيار المساءلة	
1	521.	0.00
2	683.	0.00
3	663.	0.00
4	807.	0.00
5	734.	0.00
6	849.	0.00
	معيار المسؤولية	
1	768.	0.00
2	789.	0.00
3	726.	0.00
4	544.	0.00
5	165.	0.00
	الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل	
1	735.	0.00
2	708.	0.00
3	633.	0.00

4	500.	0.00
5	384.	0.00
6	546.	0.00
7	581.	0.00
8	187.	0.00

يوضح الجداول السابقة الاستدلال على وجود ارتباط واتساق داخلي بين فقرات الاستبانة عن طريق حساب معامل الارتباط بيرسون وكان ذلك مؤشراً لوجود صدق اتساق داخلي بين فقرات مجالات الدراسة مع درجاتها الكلية، حيث أن جميع معاملات الارتباط عالية ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)

ثبات الأداة:

ولاستخراج معامل ثبات الأداة التي استخدمتها الدارسة تم حساب معامل الثبات باستخدام اختبار (كرونباخ ألفا) حيث بلغ معامل ثبات الأداة عليه (0.81) وهو معامل ثبات جيد جدا لإجراء هذه الدراسة واعتماد هذه الأداة كأداة مناسبة لهذه الدراسة.

جدول (3)

كما حصلت مجالات الدراسة على معامل ثبات مختلفة، حيث حصل

أسماء المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول: معيار الشفافية	5	%73
المحور الثاني: معيار الإفصاح	4	%82.6
المحور الثالث: معيار المساءلة	6	%80.6
المحور الرابع: معيار المسؤولية	5	%92.3
المجال الثان ي:الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل	8	%86.4

إجراءات الدراسة:

1- تحديد العنوان بدقة

2- تحديد مجتمع الدراسة والذي يتكون من الموظفين العاملين في دوائر ضريبة الدخل بمحافظات الضفة الغربية.

3- توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة واسترجاعها.

4- تم فحص الاستبيانات و فرزها للتأكد من صحة عدد الاستبيانات، وثم تم تفريغ المعلومات في الجداول إحصائية خاصة من أجل معالجتها إحصائيا.

متغيرات الدارسة:

لقد اشتملت الدراسة على ثلاثة أنواع من المتغيرات وهي:

أولا: متغيرات ديموغرافية

- المؤهل العلمي
- عدد سنوات الخدمة في العمل
- العمر
- التخصص الأكاديمي
- عدد الدورات التدريبية

ثانيا: متغيرات مستقلة

حوكمة الشركات في الدوائر الضريبية

ثالثا: متغيرات التابعة

- تشتمل الدراسة على متغير تابع وحيد يتمثل في الأداء المالي

المعالجة الإحصائية:

لابد معالجة البيانات التي تم إدخالها إلى جهاز الحاسوب والتي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة باستخدام برنامج (spss) وذلك باستخدام ما يلي:

1. **استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الإستبانة**
2. **إجراء اختبار كرونباخ ألفا لثبات الأداة**
3. **اختبار (تحليل الانحدار الخطي البسيط).**

مفتاح تصحيح الأداة:

تدرجت الإجابة على كل فقرة من فقرات الأداة على سلم إجابات خماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، أعارض، أعارض بشدة) وذلك حسب انطباق محتوى الفقرة على المستجيب، ويمكن تحويل سلم الإجابات إلى درجات بحيث تأخذ الإجابة أعارض بشدة (درجة واحدة)، أعارض (درجتان)، محايد (ثلاث درجات)، أوافق (أربع درجات)، أوافق بشدة (خمس درجات)،

تم اعتماد التوزيع التالي في عملية تصحيح أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقا لمقياس ليكرت الخماسي للتعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة على نحو التالي:

الجدول رقم (4)

عملية تصحيح أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقا لمقياس ليكرت الخماسي للتعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة

درجات الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
درجة الاستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	5.0-4.21	4.20-3.41	3.40-2.61	2.60-1.81	1.80-1

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضا كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها الباحثة عن موضوع الدراسة وهو **(أثر تطبيق الحوكمة في ضريبة الدخل على الاداء المالي)**، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة.

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على: (أثر تطبيق الحوكمة في ضريبة الدخل على الأداء المالي؟)

وللإجابة عن السؤال السابق فقد قام الباحث بتقسيم السؤال الرئيس إلى أربعة أسئلة فرعية، وحساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ولمجالها الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج:

الإجابة على السؤال الأول: ما اثر تطبيق معيار الشفافية على الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل؟

جدول (5)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محور الشفافية

الرقم	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
.1	1	تحرص دائرة ضريبة الدخل على أن تتسم الأنظمة والتعليمات المطبقة بالوضوح.	4.5556	.58273	أوافق بشدة
.2	4	تتم مراجعة الحسابات السنوية من قبل مراجع مؤهل ومستقل ويقدم تقريره للهيئة العامة	4.1444	.69607	أوافق
.3	5	توجد قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبكلفة معقولة.	3.9333	.85853	أوافق

.4	3	تقوم الهيئات الرقابية ذات الصلة بواجباتها بمهنية عالية	3.8444	73303.	أوافق
.5	2	يتم نشر الأنظمة والتعليمات بطريقة تضمن وصولها لكافة الأطراف ذات العلاقة.	3.7111	81067.	أوافق
		معيار الشفافية	4.0378	51485.	أوافق

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمحور الشفافية وقد تبين أن المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (4.03)، وبدرجة استجابة أوافق.

الإجابة على السؤال الثاني: ما اثر تطبيق معيار الإفصاح على الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل؟

جدول (6)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محور الإفصاح

الرقم	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
.1	4	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	4.1778	75814.	أوافق
.2	3	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية.	4.1333	98528.	أوافق
.3	2	يتم الإفصاح عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي	4.0667	79039.	أوافق
.4	1	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.	3.7333	1.03642	أوافق
		معيار الإفصاح	**4.0278**	**57870.**	**أوافق**

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمعيار الإفصاح وقد تبين أن المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (4.02)، وبدرجة استجابة أوافق.

الإجابة على السؤال الثالث: ما اثر تطبيق معيار المساءلة على الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل؟

جدول (7)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة محور المساءلة

الرقم	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
.1	1	تم استحداث وظيفة مراقب امتثالاً للتعليمات المقرة من جهات الاختصاص	4.2111	94208.	أوافق بشدة
.2	4	يتم إنشاء " لجنة المراجعة " وفقا لمتطلبات الإفصاح والشفافية	4.1556	97048.	أوافق
.3	3	يتمتع رئيس الدائرة وموظفيها بالمهارة والخبرات اللازمة لتأدية عملهم بكفاءة	4.1111	87979.	أوافق
.4	2	يوجد بالدائرة دائرة مختصة بالتدقيق والتفتيش	3.9111	1.06681	أوافق
.5	5	رئيس لجنة المراجعة أو أحد أعضائها هو عضو بمجلس الإدارة	3.8333	1.05202	أوافق
.6	6	تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المساءلة.	3.7667	1.19972	أوافق
		معيار المساءلة	3.9981	72948.	أوافق

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمعيار المساءلة وقد تبين أن المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (3.99)، وبدرجة استجابة أوافق.

الإجابة على السؤال الرابع: ما اثر تطبيق معيار المسؤولية على الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل؟

جدول (8)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة في محور المسؤولية

الرقم	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
.1	5	تلتزم الدائرة بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والآمنة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية و الإشرافية	4.2000	60336.	أوافق
.2	4	تمتلك الدائرة آليات لاكتشاف السلوكيات والممارسات الخاطئة وتحديد المسؤولين عنها	4.1889	98179.	أوافق
.3	1	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القوانين والأنظمة بواجباتها بطريقة موضوعية وبمهنية عالية.	3.8778	1.13006	أوافق
.4	2	تتقيد التشريعات والقوانين والأنظمة المرعية إلى حد كبير بمبادئ الحوكمة وقواعدها.	3.7778	1.16867	أوافق

.5	3	لدي الشركات آليات أو قوانين تسمح بمعاقبة الموظفين إذا ثبت خطأهم في العمل	3.7222	1.22729	أوافق
		معيار المسؤولية	3.9533	66098.	أوافق

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمحور الإفصاح والشفافية وقد تبين أن المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (3.55)، وبدرجة استجابة أوافق.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير الحوكمة:

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير الحوكمة

الرقم	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
.1	1	معيار الشفافية	4.0378	.51485	أوافق
.2	2	معيار الإفصاح	4.0278	.57870	أوافق
.3	3	معيار المساءلة	3.9981	.72948	أوافق
.4	4	معيار المسؤولية	3.9533	.66098	أوافق
		المجال الكلي	4.0043	.50213	أوافق

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمعايير الحوكمة وقد كانت على النحو التالي:

1. بلغ المتوسط الحسابي لمعيار الشفافية (4.03) وبدرجة استجابة أوافق.
2. وبلغ المتوسط الحسابي لمحور الإفصاح (4.02) وبدرجة استجابة أوافق.
3. أما محور المساءلة فقد بلغ المتوسط الحسابي له (3.99) وبدرجة استجابة أوافق.
4. ولمحور المسؤولية فد بلغ المتوسط الحسابي له (3.95) وبدرجة استجابة أوافق.
5. أما المجال الكلي فقد بلغ المتوسط الحسابي له (4.00) وبدرجة استجابة أوافق.

الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل

جدول (10)

المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل

الرقم	الترتيب	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
.1	5	تقوم دائرة الضريبة بتوثيق كافة المعلومات الواردة إليها وتوزيعها على العاملين وخاصة في مجال المعايير والأنظمة	4.4333	.49831	أوافق بشدة
.2	7	تقوم دائرة الضريبة بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار	4.1667	.69103	أوافق
.3	4	وجود إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط الأداء المالي في الدوائر الضريبية	4.1333	.72204	أوافق
.4	8	تستعين دائرة الضريبة بمؤشرات مالية في إبراز توازنها المالي في الأجل القصير والطويل	4.1333	.88939	أوافق
.5	6	يسهم الأداء المالي لدائرة الضريبة في رفع كفاءة الأداء	4.1000	.75028	أوافق
.6	3	يرتكز الأداء المالي لدائرة الضريبة على قوانين وتعليمات نافذة وكافية	3.9333	.85853	أوافق
.7	2	تتوفر لدى دائرة الضريبة أنظمة وتعليمات لتنظيم الأداء المالي	3.6000	1.08927	أوافق
.8	1	يسهم الالتزام بمبادئ الحكومة في الدوائر في تسهيل جباية الضرائب المباشرة	3.4000	1.14950	أوافق
		الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل	3.9875	.42485	أوافق

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية لمجال الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل وقد تبين أن المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (3.89)، وبدرجة استجابة أوافق.

المجال الكلي للدراسة

يوضح الجدول (11) –انظر الملحق د– المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة وللمجال الكلي حيث تبين أن المتوسط الحسابي للأداة ككل قد بلغ (4.00) وبدرجة استجابة أوافق.

النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

سيتم في هذا الفصل من الدراسة مناقشة الفرضيات التي تختبر أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في الدوائر الضريبية على الأداء المالي، وللتأكد من صدق هذه الفرضيات استخدم الباحث اختبار نموذج الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) لفحص الفرضيات لمعرفة درجة تأثير كل عامل من العوامل المستقلة على الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل:

نتائج فحص الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار الشفافية والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل:

ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج نموذج الانحدار كما هو مبين في الجدول رقم (12) –انظر الملحق د–.

تبين من الجدول رقم (12)، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (36%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد قوية، وبالتالي يمكن القول أن معيار الشفافية يؤثر بنسبة 36% على الأداء المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

نتائج فحص الفرضية الفرعية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار الإفصاح والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل:

ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج نموذج الانحدار كما هو مبين في الجدول رقم (13) –انظر الملحق د–.

تبين من الجدول رقم (13)، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (83%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد

قوية، وبالتالي يمكن القول أن معيار الإفصاح يؤثر بنسبة 36% على الأداء المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار المساءلة والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل:

ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج نموذج الانحدار كما هو مبين في الجدول رقم (14) –انظر الملحق د–.

تبين من الجدول رقم (14)، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (41.3%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد قوية، وبالتالي يمكن القول أن معيار المساءلة يؤثر بنسبة 41.3% على الأداء المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

نتائج فحص الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار المسؤولية والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل

ومن اجل فحص صحة الفرضية فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتائج نموذج الانحدار كما هو مبين في الجدول رقم (15) –انظر الملحق د–.

تبين من الجدول رقم (15)، أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$)، وأن قيمة معامل التحديد (23.4%)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد مقبولة، وبالتالي يمكن القول أن معيار المسؤولية يؤثر بنسبة 23.4% على الأداء المالي، وعليه تقبل الفرضية السابقة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في دائرة الضرائب على الأداء المالي من خلال تحديد معايير الحوكمة وربط هذه المحاور بالأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل. لجميع أفراد عينة الدراسة وبعد جمع البيانات وتحليلها تم الحصول على النتائج التالية:

اولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي: أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في الدوائر الضريبية على الأداء المالي؟

وللإجابة عن السؤال السابق فقد قام الباحث بتقسيم السؤال الرئيس إلى أربعة أسئلة فرعية، وحساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ولمجالها الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ما اثر تطبيق معيار الشفافية على الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل؟

أشارت النتائج المتعلقة بمحور الشفافية أن المتوسط الحسابي للمجال الكلي قد بلغ (4.03)، وبدرجة استجابة أوافق، إذ تؤكد عينة الدراسة هنا بأن تحرص دائرة ضريبة الدخل على أن تتسم الأنظمة والتعليمات المطبقة بالوضوح، كما تتم مراجعة الحسابات السنوية من قبل مراجع مؤهل ومستقل ويقدم تقريره للهيئة العامة، بالإضافة إلى وجود قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبكلفة معقولة، وقيام الهيئات الرقابية ذات الصلة بواجباتها بمهنية عالية.

يعتبر معيار الشفافية من وجهة نظر الباحث من المعايير المهمة في العمل، لأن الشفافية أصبحت من الوسائل الحديثة للمساعدة في الكشف عن الأداء المالي، ويدعم عملها العديد من الجوانب، منها تحسين مستوى كفاءة الخدمة والمساعدة على استقرار السوق، وزيادة ثقة الأفراد في الإدارة من خلال ضمان حقوقهم

وحرمتهم، وأهميتها في تحديد المبادئ والمعايير التي يجب على الإدارة اتباعها من أجل تطبيقها بشكل صحيح في أي سياق من مؤسسات الأعمال.

وبالاطلاع على الدراسات السابقة للبحث تبين أن هذه النتيجة تتفق ودراسة كل من:

دراسة قباجة (2008) بعنوان "أثر فاعلية الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" حيث بينت الدراسة، وجود علاقة طردية ما بين فاعلية تطبيق قواعد الحوكمة وتحسين أداء الشركة والعائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار، وأوصت الدراسة بإمكانية اعتماد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية على مستوى فاعلية حوكمة الشركات في ترشيد قراراتهما الاستثمارية وضرورة الاعتماد على مؤشر للحوكمة يتم من خلاله تقييم فاعلية الحوكمة في فلسطين. كما اتفقت مع دراسة عيسى (2008): بعنوان "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات في مصر، والتي كانت من نتائجها ان التفاعل الجيد لوظيفة المراجعة الداخلية مع باقي أطراف حوكمة الشركات ينعكس بشكل ايجابي على جودة وظيفة المراجعة الداخلية.

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ما اثر تطبيق معيار الإفصاح على الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل؟

أشارت النتائج المتعلقة بمحور الإفصاح أن المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (4.02) وبدرجة استجابة أوافق.

إذ كان هناك انسجام وتوافق في آراء عينة الدراسة حول أنه يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة، كما يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية، إلى ذلك أنه يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.

ومن وجهة نظر الباحث فإن معيار الإفصاح يؤدي إلي شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية لدوائر الضريبة ودقة وشمولية الإفصاح يؤدي إلي سلامة الأداء المالي لهذه الدوائر، كما يعمل الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية على تحليل ومعالجة الانحرافات للمساعدة في عملية تقويم الأداء المالي لهذه الدوائر الضريبية.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة عمار (2018) بعنوان: أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في أداء الشركات المُدرج في سوق دمشق للأوراق المالية: أظهرت نتائج البحث وجود مستوى كاف من الالتزام بمبادئ الحوكمة، وكذلك أظهرت النتائج وجود أثر للالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على جميع مؤشرات الأداء التي تناولتها الدراسة القيمة السوقية المضافة والعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم العادي

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ما اثر تطبيق معيار المساءلة على الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل؟

أشارت النتائج المتعلقة بمحور المساءلة أن المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (3.99) وبدرجة استجابة أوافق.

حيث أفادت عينة الدراسة في هذا المحور بأنه يتم إنشاء " لجنة المراجعة " وفقا لمتطلبات الإفصاح والشفافية، كما تم استحداث وظيفة مراقب امتثالاً للتعليمات المقرة من جهات الاختصاص، أضف إلى ذلك بأنه يوجد بالدائرة دائرة مختصة بالتدقيق والتفتيش، إلى ذلك تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المساءلة.

ويرى الباحث بأن معيار المساءلة يعتمد على مسلمة مفادها إن الإكراه والإجبار والعقاب ليست بالأساليب المناسبة لتحقيق الأهداف، وإن المحاسبة التي عادة ما تلي المساءلة لا تعني إلحاق الأذى بالآخرين، كما لا تعني التعسف والظلم، بل هي لتحقيق العدالة التي تستند على أن يكون الجزاء مكافئا لجنس العمل،

والمساءلة في جوهرها ومضمونها تصحيح للأخطاء ومحاولة لمنع تكرار حدوثها، وفي الوقت نفسه دعم للإيجابيات وتعزيزها، وحث على ممارستها، ولذا فالمساءلة عبر هذا المسار تضمن تحقق مستوى عالٍ من الأداء في بعديه الكمي والكيفي، وبالتالي تعزيز بعد الإبداع في النظام داخل المؤسسة، فتأتي مساءلتها مقبولة من الإداريين في هذه المؤسسة أو تلك، دون حاجة إلى تفعيل قوة البعد القانوني في النظام من أجل دفع الإداريين وحفزهم على العمل بأقصى طاقاتهم الممكنة، إذ تكون علاقة الإداريين بقادتهم علاقة تقدير واحترام وثقة وإعجاب، متطلعين للإفادة من خبراتهم والتأسي بمسلكهم بالالتزام الذي يعيشه قادتهم.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة Ibrahim And Samad (2001) بعنوان "العلاقة بين ميكانزمات حوكمة الشركات وأداء الشركات العائلية في ماليزيا في الفترة ما بين 1999–2005"، والتي كان من أبرز نتائجها اعتبار آليات حوكمة مثل هذه الشركات تعتبر واسعة وتستهدف الحجم و وظائف الادارة والازدواجية في المعايير، والتي تعتبر جميعها من معايير الحوكمة للشركات والتي تؤثر بشكل كبير على أداء مثل هذه الشركات.

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ما اثر تطبيق معيار المسؤولية على الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل؟

أشارت النتائج المتعلقة بمحور المسؤولية أن المتوسط الحسابي لهذا المحور قد بلغ (3.55) وبدرجة استجابة أوافق.

حيث أجمعت عينة الدراسة بأنه تلتزم الدائرة بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والآمنة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية، كما تمتلك الدائرة آليات لاكتشاف السلوكيات والممارسات الخاطئة وتحديد المسؤولين عنها، ولدي الشركات آليات أو قوانين تسمح بمعاقبة الموظفين إذا ثبت خطأهم في العمل، بالإضافة إلى أن الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القوانين والأنظمة تقوم بواجباتها بطريقة موضوعية وبمهنية عالية .

يرى الباحث بأن معايير المساءلة هي ظاهرة تتأثر بمنظورات متعددة تؤطر تطوير هذا المفهوم كالتزام أخلاقي للمؤسسة تجاه المجتمعات التي تعمل فيها لمعالجة الضرر الناجم من تنفيذ أنشطتهم، وكذلك المساهمة في حماية وتنمية البيئة والمجتمع، وتحسين المستوى المعيشي للعمال وأسرهم، والسعي لتحسين جودة منتجاتهم يشير الأداء المالي إلى كيفية أداء المؤسسات على المدى القصير، حيث أنه الأساس لأنشطة هذه المؤسسات لتحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل مما كانت عليه في الماضي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Mir & Nishat, (2004) بعنوان "هيكل الحوكمة للمشروعات في باكستان" والتي كان من أهم نتائجها وجود علاقة عكسية بين هيكل الملكية للشركات وأدائها، فكلما قلت درجة التركيز في الشركة زاد مستوى الأداء بها، كما بينت الدراسة التي قام بها الباحثان بان الأداء لمالي للشركة يرتبط أيجابا مع مستوى جودة الحوكمة، وأوضحت الدراسة بان أداء الشركات ينخفض في حال جمع المديرين بين وظيفة إدارية وعضوية مجلس الإدارة

ولم تختلف هذه النتائج مع أي من الدراسات السابقة.

المجال الثاني: الأداء المالي:

أشارت النتائج المتعلقة بالأداء المالي بأن المتوسط الحسابي له قد بلغ (3.98) وبدرجة استجابة أوافق.

إذ أجابت عينة الدراسة على هذا المجال بانسجام وتوافق حول الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل من خلال قيام دائرة الضريبة بتوثيق كافة المعلومات الواردة إليها وتوزيعها على العاملين وخاصة في مجال المعايير والأنظمة، كما تقوم دائرة الضريبة بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار، وأيضاً وجود إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط الأداء المالي في الدوائر الضريبية، أضف إلى ذلك بأنها تستعين بمؤشرات مالية في إبراز توازنها المالي في الأجل القصير والطويل، وبهذا يسهم الالتزام بمبادئ الحكومة في الدوائر في تسهيل جباية الضرائب المباشرة

ويرى الباحث أنه من الضروري والمهم التعرف على الأداء المالي لهذه الدوائر حيث يقيس تقييم الأداء المالي مدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة أنشطتها لتحقيق أهدافها. تستند المستويات الإدارية للوحدات الاقتصادية إلى الحقائق العلمية والموضوعية، وأهمية المعلومات للعالم الخارجي، لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرار. كما يكشف عن مدى مساهمة دائرة الضرائب في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال فحص عائد الحد الأقصى للمبلغ بأقل تكلفة والتخلص من عوامل الهدر والخسائر. الوقت والطاقة. المال شيء يفيد الاقتصاد والمجتمع.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة قباجة (2008): بعنوان "أثر فاعلية الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" وتوصلت الدراسة لنتائج عديدة كان من أهمها وجود علاقة طردية ما بين فاعلية تطبيق قواعد الحوكمة وتحسين أداء الشركة والعائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار، وأوصت الدراسة بإمكانية اعتماد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية على مستوى فاعلية حوكمة الشركات في ترشيد قراراتهما الاستثمارية وضرورة الاعتماد على مؤشر للحوكمة يتم من خلاله تقييم فاعلية الحوكمة في فلسطين.

ثانياً: فحص فرضيات الدراسة:

قام الباحث باستخدام الباحث اختبار نموذج الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) لفحص الفرضيات لمعرفة درجة تأثير كل عامل من العوامل المستقلة على الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل

نتائج فحص الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار الشفافية والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل

تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار الشفافية والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل، حيث أن معيار الشفافية يؤثر بنسبة 36% على الأداء المالي

نتائج فحص الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار الإفصاح والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.

تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار الإفصاح والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل. حيث أن معيار الإفصاح يؤثر بنسبة 38% على الأداء المالي.

نتائج فحص الفرضية الثالثة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار المساءلة والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل

تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار المساءلة والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل. حيث أن معيار المساءلة يؤثر بنسبة 41.3% على الأداء المالي.

نتائج فحص الفرضية الرابعة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار المسؤولية والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل

تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار المسؤولية والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل، حيث أن معيار المساءلة يؤثر بنسبة 23.4% على الأداء المالي.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة كان لا بد للباحث من إدراج بعض التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تبني معايير الحكومة في الشركات وهي كالآتي:

1. ضرورة قيام إدارة الشركات بزيادة الوعي لدى العاملين فيها وبكافة المستويات بأهمية تطبيق معايير الحوكمة وآثارها المالية المتوقعة على الأداء المالي.
2. على دوائر الضريبة وفي كافة المحافظات استخدام الموقع الالكتروني لها للإفصاح عن الأمور التي تحدث بهذه الدوائر على شبكة الانترنت وذلك لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.

3. زيادة العمل على اعتماد قواعد الحوكمة الخاصة بمبدأ الإفصاح والشفافية والمساءلة والمسؤولية في الشركات وذلك لأهميتها في الحصول على تقارير مالية تتصف بالثقة والمصداقية ولتخدم أغراض مستخدمي تلك التقارير في اتخاذ قراراتهم المالية.
4. تدريب جميع الموظفين بدائرة الضريبة على نظام حوكمة الشركات.

المقترحات:

1. إجراء دراسة بعنوان: أثر حوكمة الشركات في التخطيط الضريبي.
2. إجراء دراسة بعنوان: دور الحوكمة الضريبية في زيادة مستوي الالتزام الضريبي.
3. إجراء دراسة بعنوان: دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على دائرة الضرائب.

قائمة المصادر المراجع

بركة، كامل يوسف. (2012). *دور أساليب المحاسبة الادارية في تفعيل حوكمة الشركات*. غزة: الجامعة الاسلامية.

البريم، محمد. (2016). *حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي "دراسة ميدانية على الدوائر الضريبية العاملة في قطاع غزة*. غزة: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر.

بلجودي، سميحة. (2017). *أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية*. المسيلة: رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد بوضياف.

بن طاهر، حسين. (2012). *أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي*. الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.

التكروري، عثمان وبدر، عوني. (1999). *الشركات التجارية:شرح القانون رقم12 لسنة 1964*. نابلس: دون ناشر.

الجيعان، خالد. (2004). *حوكمة الشركات الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي*. نابلس: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.

الحافي، ثائر. (2015). *مدى الالتزام بالدليل الاسترشادي لحوكمة الشركات العائلية في فلسطين وأثر ذلك على أدائها*. نابلس: رسالة ماجستير منشورة, جامعة النجاح الوطنية.

حماش، عومرية. (2014). *أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية*،. الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الطاهر مولاي سعيدة.

أبو حمام، ماجد اسماعيل. (2009). *أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية*. غزة: رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية, غزة.

الخرابشة، سامي محمد. (2013). *حوكمة الشركات المساهمة: دراسة مقارنة* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دون دار نشر.

زيموش، حياة ومنصوري، حنان. (2019). *دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة القوائم المالية – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات*. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

سليمان، محمد مصطفى. (2008). *حوكمة الشركات*. الاسكندرية: الدار الجامعية الأولى.

شاكر، فؤاد. (2005). الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب القواعد العالمية. *ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي " الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية*. القاهرة.

الشرع، ايمان والزويعي، سالم. (2014). أثر الإصلاح الضريبي في زيادة إيرادات الموازنة الاتحادية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*.

الشواورة، فيصل. (2009). قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة الأردنية. *مجلة جامعة دمشق*.

الشيخ، محمد. (2012). *القواعد الفضلى في حوكمة الشركات " دراسة على المصارف الاردنية"*. عمان: الجامعة الأردنية.

صديقي، خضرة. (2013). *"المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات"*. الجزائر: جامعة بشار.

العابدي، دلال. (2016). *حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية*. بسكرة: رسالة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر – بسكرة.

علي، علي ومنصور، فتح الله. (2013). دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق علي ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان (دراسة تحليلية ميدانية). *مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية*.

أبو عياش، عياش اسماعيل. (2004). *تقييم واقع الرقابة الداخلية في المؤسسات الفلسطينية من وجهة نظر ادارتها*. القدس: رسالة ماجستير منشورة. جامعة القدس.

المراجع الأجنبية

A. Farid .(2015) .*Good governance: an approach to improve external debt situation in Pakistan .,*Peshawar: Doctoral Dissertation, University of Peshawar.

A., Gangi, Y., Abdrazak, R., Al-Fakhry, B. Bannaga .(2013) .The effects of good governance on foreign direct investment inflows in Arab countries .*Applied Financial Economics*.

J & ,.Wang, Y. Zhai .(2016) .*Accounting information quality, governance efficiency and capital investment choice* .China Journal of Accounting Research.

M.S. Chowdhury .(2017) .Public forums for social accountability: a study of ward Shava and open budget system of 06 (Six) Union Parishads of Bangladesh . *Asian Journal of Governance and Development*.

S. Gatti .(2012) .*Project finance in theory and practice: designing, structuring, and financing private and public projects* .Academic Press.

الملاحق

ملحق (أ)

تحليل إحصائي (أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في الدوائر الضريبية على الأداء المالي)

- **خصائص عينة الدراسة (متغيرات الدراسة المستقلة)**

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	45	50.0	50.0	50.0
	ماجستير	28	31.1	31.1	81.1
	دكتوراه	17	18.9	18.9	100.0
	Total	90	100.0	100.0	

عدد سنوات الخدمة في العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	27	30.0	30.0	30.0
	من 5-10 سنوات	40	44.4	44.4	74.4
	أكثر من 10 سنوات	23	25.6	25.6	100.0
	Total	90	100.0	100.0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 25 سنة	20	22.2	22.2	22.2
	من 26-35 سنة	29	32.2	32.2	54.4
	من36-45	20	22.2	22.2	76.7
	أكبر من 46 سنة	21	23.3	23.3	100.0
	Total	90	100.0	100.0	

الأكاديمي التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أعمال إدارة	6	6.7	6.7	6.7
	اقتصاد	4	4.4	4.4	11.1
	محاسبة	55	61.1	61.1	72.2
	ومصرفية مالية علوم	17	18.9	18.9	91.1
	أخرى	8	8.9	8.9	100.0
	Total	90	100.0	100.0	

عدد الدورات التدريبية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 دورات	16	17.8	17.8	17.8
	من 10-5 دورات	44	48.9	48.9	66.7
	أكثر من 10 دورات	30	33.3	33.3	100.0
	Total	90	100.0	100.0	

- **وصف أسئلة الدراسة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري:**

- **معيار الشفافية**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1A	90	3.00	5.00	4.5556	.58273
Q2A	90	2.00	5.00	3.7111	.81067
Q3A	90	2.00	5.00	3.8444	.73303
Q4A	90	2.00	5.00	4.1444	.69607
Q5A	90	2.00	5.00	3.9333	.85853
معيار الشفافية	90	2.80	4.80	4.0378	.51485
Valid N (listwise)	90				

- **معيار الإفصاح**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1B	90	1.00	5.00	3.7333	1.03642
Q2B	90	2.00	5.00	4.0667	.79039
Q3B	90	1.00	5.00	4.1333	.98528
Q4B	90	2.00	5.00	4.1778	.75814
معيار الإفصاح	90	2.75	5.00	4.0278	.57870
Valid N (listwise)	90				

♦ **معيار المساءلة**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1C	90	2.00	5.00	4.2111	.94208
Q2C	90	2.00	5.00	3.9111	1.06681
Q3C	90	2.00	5.00	4.1111	.87979
Q4C	90	2.00	5.00	4.1556	.97048
Q5C	90	1.00	5.00	3.8333	1.05202
Q6C	90	1.00	5.00	3.7667	1.19972
معيار المساءلة	90	2.00	4.83	3.9981	.72948
Valid N (listwise)	90				

♦ **معيار المسؤولية**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1D	90	1.00	5.00	3.8778	1.13006
Q2D	90	1.00	5.00	3.7778	1.16867
Q3D	90	1.00	6.00	3.7222	1.22729
Q4D	90	1.00	5.00	4.1889	.98179
Q5D	90	3.00	5.00	4.2000	.60336
معيار المسؤولية	90	1.80	5.00	3.9533	.66098
Valid N (listwise)	90				

♦ **معايير الحوكمة**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
معيار الشفافية	90	2.80	4.80	4.0378	.51485
معيار الإفصاح	90	2.75	5.00	4.0278	.57870
معيار المساءلة	90	2.00	4.83	3.9981	.72948
معيار المسؤولية	90	1.80	5.00	3.9533	.66098
معايير الحوكمة	90	2.75	4.73	4.0043	.50213
Valid N (listwise)	90				

♦ **الأداء المالي**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1E	90	1.00	5.00	3.4000	1.14950
Q2E	90	1.00	5.00	3.6000	1.08927
Q3E	90	2.00	5.00	3.9333	.85853
Q4E	90	2.00	5.00	4.1333	.72204
Q5E	90	4.00	5.00	4.4333	.49831
Q6E	90	2.00	5.00	4.1000	.75028
Q7E	90	2.00	5.00	4.1667	.69103
Q8E	90	2.00	5.00	4.1333	.88939
الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل	90	3.00	5.00	3.9875	.42485
Valid N (listwise)	90				

♦ **مجالات الدراسة والمجال الكلي**

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
معايير الحوكمة	90	2.75	4.73	4.0043	.50213
الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل	90	3.00	5.00	3.9875	.42485
المجال الكلي	90	2.75	4.73	4.0043	.50213
Valid N (listwise)	90				

فحص الفرضيات

1. فحص الفرضية الأولى والتي تنص على: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين تطبيق معيار الشفافية والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.

▪ **نتائج اختبار (الانحدار الخطي البسيط) (Simple Linear Regression):**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.600a	.360	.341	.39290

a. Predictors: (Constant), معيار الشفافية :أولاً

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.948	1	2.948	19.098	.000[b]
	Residual	5.249	89	.154		
	Total	8.197	90			

a. Dependent Variable: الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل

b. Predictors: (Constant), أولاً معيار الشفافية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.857	.388		4.786	.000
	أولاً :معيار الشفافية	.479	.109	.600	4.370	.000

a. Dependent Variable: الأداء المالي لضريبة الدخل

2. فحص الفرضية الثانية والتي تنص على: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين تطبيق معيار الإفصاح والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.

- **نتائج اختبار (الانحدار الخطي البسيط) (Simple Linear Regression):**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.600a	.380	.341	.37620

a. Predictors: (Constant), أولاً: معيار الإفصاح

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.385	1	3.385	23.916	.000[b]
	Residual	4.812	89	.142		
	Total	8.197	90			

a. Dependent Variable: الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل

b. Predictors: (Constant), ثانياً: معيار الإفصاح

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.857	.388		4.786	.000

ثانياً: معيار الإفصاح	.479	.109	.643	4.370	.000

a. Dependent Variable: الأداء المالي لضريبة الدخل

3. فحص الفرضية الثالثة والتي تنص على: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار المساءلة والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.

- **نتائج اختبار (الانحدار الخطي البسيط) (Simple Linear Regression):**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.643a	.413	.396	.42960

a. Predictors: (Constant), معيار المساءلة ثالثاً:

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.922	1	1.922	10.413	.003[b]
	Residual	6.275	89	.185		
	Total	8.197	90			

a. Dependent Variable: الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل

b. Predictors: (Constant), ثالثاً: معيار المساءلة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.174	.485		2.419	.021
	ثالثاً: معيار المساءلة	.591	.121	.484	4.890	.000

a. Dependent Variable: الأداء المالي لضريبة الدخل

4. فحص الفرضية الرابعة والتي تنص على: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار المسؤولية والأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل.

- **نتائج اختبار (الانحدار الخطي البسيط) (Simple Linear Regression):**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.484a	.234	.212	.62052

a. Predictors: (Constant), معيار المسؤولية رابعاً:

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.965	1	5.965	15.492	.000[b]
	Residual	12.706	89	.385		
	Total	18.671	90			

a. Dependent Variable: الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل

b. Predictors: (Constant), رابعاً: معيار المسؤولية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.059	.461		4.467	.000
	رابعاً: معيار المسؤولية	.403	.125	.565	3.227	.003

a. Dependent Variable: الأداء المالي لضريبة الدخل

- **ثبات أداة الدراسة**

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	90	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	90	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.730	5

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	90	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	90	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.826	4

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	90	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	90	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.806	6

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	90	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	90	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.923	5

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	90	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	90	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.864	8

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	90	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	90	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.816	28

- **صدق الاتساق الداخلي:**

Correlations

		معيار الشفافية
Q1A	Sig. (2-tailed)	.656 .000 90
Q2A	Sig. (2-tailed)	.743 .000 90
Q3A	Sig. (2-tailed)	.712 .000 90
Q4A	Sig. (2-tailed)	.442 .000 90
Q5A	Sig. (2-tailed)	.885 .000 90

Correlations

		معيار الإفصاح
Q1B	Pearson Correlation	.776
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	90
Q2B	Pearson Correlation	.678
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	90
Q3B	Pearson Correlation	.580
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	90
Q4B	Pearson Correlation	.533
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	90

Correlations

		معيار المساءلة
Q1C	Sig. (2-tailed)	.521 .000 90
Q2C	Sig. (2-tailed)	.683 .000 90
Q3C	Sig. (2-tailed)	.663 .000

		90
		.807
Q4C	Sig. (2-tailed)	.000
		90
		.734
Q5C	Sig. (2-tailed)	.000
		90
		.849
Q6C	Sig. (2-tailed)	.000
		90

Correlations

		معيار المسؤولية
		.768
Q1D	Sig. (2-tailed)	.000
		90
		.789
Q2D	Sig. (2-tailed)	.000
		90
		.726
Q3D	Sig. (2-tailed)	.000
		90
		.544
Q4D	Sig. (2-tailed)	.000
		90
		.148
Q5D	Sig. (2-tailed)	.165
		90

Correlations

		الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل
		.735
Q1E	Sig. (2-tailed)	.000
		90
		.708
Q2E	Sig. (2-tailed)	.000
		90
		.633
Q3E	Sig. (2-tailed)	.000
		90
		.500
Q4E	Sig. (2-tailed)	.000
		90
		.384
Q5E	Sig. (2-tailed)	.000
		90
Q6E		.546

	Sig. (2-tailed)	.000
		90
		.581
Q7E	Sig. (2-tailed)	.000
		90
		-.141-
Q8E	Sig. (2-tailed)	.187
		90

ملحق (ب)

الاستبيان

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج المنازعات الضريبية

الموضوع: استبيان

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بدراسة ميدانية عنوانها" **أثر تطبيق الحوكمة في ضريبة الدخل على الاداء المالي**.. ولتحقيق أغراض الدراسة، قام الباحث بإعداد استبانة متعمداً على ما جاء في أدبيات الأبحاث، والدراسات السابقة، لذا يُرجى التكرم بالإجابة عنها، علمًا بأن البيانات هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسُتعامل بموضوعية وأمانة وسرية تامة.

شاكر لكم حُسن تعاونكم

الباحث: محمد صوالحة

أولاً: البيانات الشخصية

1. المؤهل العلمي: □ بكالوريوس □ ماجستير □ دكتوراه

2. **عدد سنوات الخدمة في العمل: □ أقل من خمس سنوات □من 5-10 سنة □أكثر من 10**

3. العمر: □ أقل من 25 سنة □من 26-35 سنة □ 36-45 سنة □ أكبر من 46 سنة

4. التخصص الأكاديمي: □ إدارة أعمال□ اقتصاد □ محاسبة □ علوم مالية ومصرفية□ أخرى

5. عدد الدورات التدريبية □ أقل من خمس سنوات □من 5-10 سنة □أكثر من 10

ثانياً: فقرات أداة الدراسة، الرجاء وضع إشارة (X) في المستوى الذي تراه مناسباً لقناعتك الشخصية

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
المجال الأول: معيار الشفافية						
.1	تحرص دائرة ضريبة الدخل على أن تتسم الأنظمة والتعليمات المطبقة بالوضوح.					
.2	يتم نشر الأنظمة والتعليمات بطريقة تضمن وصولها لكافة الأطراف ذات العلاقة.					
.3	تقوم الهيئات الرقابية ذات الصلة بواجباتها بمهنية عالية					
.4	تتم مراجعة الحسابات السنوية من قبل مراجع مؤهل ومستقل ويقدم تقريره للهيئة العامة					
.5	توجد قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبكلفة معقولة.					
المجال الثاني: معيار الإفصاح						
.6	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.					
.7	يتم الإفصاح عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي					
.8	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية.					
.9	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.					
المجال الثالث: معيار المساءلة						
.1	تم استحداث وظيفة مراقب امتثالاً للتعليمات المقرة من جهات الاختصاص					
.2	يوجد بالدائرة دائرة مختصة بالتدقيق والتفتيش					
.3	يتمتع رئيس الدائرة وموظفيها بالمهارة والخبرات اللازمة لتأدية عملهم بكفاءة					
.4	يتم إنشاء "لجنة المراجعة" وفقا لمتطلبات الإفصاح والشفافية					
.5	رئيس لجنة المراجعة أو أحد أعضائها هو عضو بمجلس الإدارة					
.6	تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المساءلة.					
المجال الرابع: معيار المسؤولية						
.1	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القوانين والأنظمة بواجباتها بطريقة موضوعية وبمهنية عالية.					

.2	تتقيد التشريعات والقوانين والأنظمة المرعية إلى حد كبير بمبادئ الحوكمة وقواعدها.					
.3	لدي الشركات آليات أو قوانين تسمح بمعاقبة الموظفين إذا ثبت خطأهم في العمل					
.4	تمتلك الدائرة آليات لاكتشاف السلوكيات والممارسات الخاطئة وتحديد المسؤولين عنها					
.5	تلتزم الدائرة بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والآمنة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية و الإشرافية					
المجال الخامس: الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل						
.1	يسهم الالتزام بمبادئ الحكومة في الدوائر في تسهيل جباية الضرائب المباشرة					
.2	تتوفر لدى دائرة الضريبة أنظمة وتعليمات لتنظيم الأداء المالي					
.3	يرتكز الأداء المالي لدائرة الضريبة على قوانين وتعليمات نافذة وكافية					
.4	وجود إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط الأداء المالي في الدوائر الضريبية					
.5	تقوم دائرة الضريبة بتوثيق كافة المعلومات الواردة إليها وتوزيعها على العاملين وخاصة في مجال المعايير والأنظمة					
.6	يسهم الأداء المالي لدائرة الضريبة في رفع كفاءة الأداء					
.7	تقوم دائرة الضريبة بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار					
.8	تستعين دائرة الضريبة بمؤشرات مالية في إبراز توازنها المالي في الأجل القصير والطويل					

"شكراً لحسن تعاونكم"

ملحق (ج)

أسماء المحكمين للاستبانة

الرقم	اسم المحكم	جهة العمل
1	أ. أريج عوض	محاضر في جامعة فلسطين التقنية خضوري– طولكرم– كلية الاقتصاد
2	د. منتصر حمدان	محاضر في جامعة القدس المفتوحة– محاسبة– فرع جنين– كلية الاقتصاد
3	د. محمد عادل حمدان شراقة	محاضر جامعة النجاح الوطنية– نابلس– كلية القانون
4	د. سامح العطعوط	محاضر جامعة النجاح الوطنية– نابلس– كلية الاقتصاد

ملحق (د)

الجداول

جدول رقم (11)

المجال الكلي للدراسة

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1	معايير الحوكمة	4.0043	.50213	أوافق
2	الأداء المالي لدائرة ضريبة الدخل	3.9875	.42485	أوافق
	المجال الكلي	4.0043	.50213	أوافق

الجدول (12)

اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (معيار الشفافية)، وبين (الأداء المالي)

المتغير	(βالمعامل)	Std. Error	قيمة (t)	Sig	R	R Square	Adjusted R Square
(الثابت)	1.857	.388	4.786	.000	.600a	.360	.341
الملموسية	.479	.109	4.370	.000			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)

الجدول (13)

اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (معيار الإفصاح)، وبين (الأداء المالي)

المتغير	(βالمعامل)	Std. Error	قيمة (t)	Sig	R	R Square	Adjusted R Square
(الثابت)	1.857	.388	4.786	.000	.600a	.380	.341
الملموسية	.479	.109	4.370	.000			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)

الجدول (14)

اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (معيار المساءلة)، وبين (الأداء المالي)

المتغير	المعامل (β)	Std. Error	قيمة (t)	Sig	R	R Square	Adjusted R Square
(الثابت)	1.174	.485	2.419	.021	.643a	.413	.396
الملموسية	.591	.121	4.890	.000			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)

الجدول (15)

اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) بين متغير (معيار المسؤولية)، وبين (الأداء المالي)

Adjusted R Square	R Square	R	Sig	قيمة (t)	Std. Error	المعامل (β)	المتغير
.212	.234	.484a	.000	4.467	.461	2.059	(الثابت)
			.003	3.227	.125	.403	الملموسية

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)

An- Najah National University

Faculty of Graduate Studies

THE IMPACT OF APPLYING CORPORATE GOVERNANCE STANDARDS IN TAX DEPARTMENTS ON FINANCIAL PERFORMANCE

By

Mohammed Sawalha

Supervisors

Dr. Sameh Atout

Dr. Mohammed Sharaqa

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Tax Disputes, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2023

THE IMPACT OF APPLYING CORPORATE GOVERNANCE STANDARDS IN TAX DEPARTMENTS ON FINANCIAL PERFORMANCE

By
Mohammed Sawalha
Supervisors
Dr. Sameh Atout
Dr. Mohammed Sharaqa

Abstract

The aim of the study is to examine the impact of applying corporate governance standards in tax departments on financial performance. This is achieved by identifying governance standards and linking these factors to the financial performance of the income tax department. To achieve the study's objectives, answer its questions, and test its hypotheses, a questionnaire was designed and distributed to all individuals in the study sample. The study population consists of employees working in income tax departments in the following: Jenin, Tubas, Tulkarm, Nablus, Qalqilya, Salfit, Ramallah and Al-Bireh, Jericho, Bethlehem, and Hebron. The designed questionnaire was distributed to all individuals who consented to participate, totaling 100 employees. The final sample consisted of 90 employees from various tax departments in all regions. The study concludes several important findings, including the disclosure of expected essential risk elements, voluntary disclosure of guarantees, and mandatory disclosures. Additionally, the study found that the department is committed to ethical behavior and sound professional practices, adhering to laws, regulations, and supervisory and regulatory controls. The department has mechanisms to detect improper behaviors and practices, identifying those responsible. Companies have mechanisms or laws that allow the punishment of employees if their mistakes are proven at work. Moreover, supervisory and regulatory bodies responsible for implementing laws and regulations fulfill their duties objectively and professionally. The researcher also made several recommendations, emphasizing the importance of increasing awareness among company employees at all levels about the significance of applying governance standards and their expected financial effects on performance. It is suggested that tax departments, in all regions, utilize their websites to disclose matters occurring within these departments on the Internet to enhance disclosure, transparency, and information provision. Furthermore, there is a call to increase efforts to adopt governance rules related to the principles of

disclosure, transparency, accountability, and responsibility in companies. This is crucial for obtaining financial reports characterized by trust and credibility, serving the purposes of users of such reports in making their financial decisions.

Keywords: Governance Standards, Tax, Financial Performance.